

CD/PV.950  
11 March 2004

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخمسين

بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٢٠

الرئيسة: السيدة رجمة حسين (ماليزيا)

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٥٠ لمؤتمر نزع السلاح.

سيكون اليوم يوماً خاصاً بالنسبة إلى مؤتمر نزع السلاح، لأننا سنحتفل فيه باليوم العالمي للمرأة، الذي صادف في الواقع يوم الإثنين ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤. وبوصفي سفيرة لدى مؤتمر نزع السلاح، تغمرني سعادة كبيرة أن أترأس المؤتمر في هذا اليوم الذي يكتسي أهمية بالغة، والذي يكرّم دور المرأة المحوري في العالم وفي حياتنا اليومية. وكما يقول المثل الإنكليزي، "اليد التي تهمز المهد تحكم العالم".

أود، في هذا اليوم الخاص جداً، أن أرحب ترحيباً حاراً بممثلات المنظمات النسائية غير الحكومية اللاتي تشاركن معنا اليوم، ويجلسن هناك في الشرفة. فهن سيدات مشاركات في الحلقة الدراسية السنوية التي تحتفل تقليدياً باليوم العالمي للمرأة. وكما فعلن في سنوات سابقة، فقد وجهن رسالة إلى المؤتمر في هذه المناسبة. وأعتقد أن المناسبات التي أُقيمت هذه السنة ركزت على مواضيع الأمن البشري والنساء ونزع السلاح.

وأود الآن أن أطلب من وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد رومان موراي، أن يقرأ لنا رسالة الحلقة الدراسية لليوم العالمي للمرأة إلى المؤتمر.

السيد رومان موراي (وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي، من فضلكم، أن أقدم بالأصالة عن نفسي تهاني الحارة إلى سيدات، أو نساء، العالم في هذه المناسبة الخاصة جداً.

ويشرفني الآن أن أتلو عليكم رسالة أعدتها المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر نزع السلاح، هذا نصها:

"السيدة رئيسة مؤتمر نزع السلاح والسادة الأعضاء الموقرين،

"نود بادئ ذي بدء أن نشكركم على إقراركم رسمياً بالعلاقة التي تربط بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح. ونرحب بالقرار الذي اتخذتموه في ١٢ شباط/فبراير من هذا العام كخطوة أولى يمكن أن يبنى عليها المزيد من الالتزام.

"لطالما عمل القادة وصناع القرار في تاريخ الحضارات الذي حفل بكوارج الحروب تحت شعار "الأمن القومي". واستندت معظم الإجراءات المتخذة على المسرح الدولي إلى حفظ الأمن القومي. فما هو النجاح الذي أحرزه هذا العمل؟ فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يمض أكثر من أسبوع من دون أن يندلع نزاع في مكان ما من المعمورة. وقد شهد العالم، خلال ٥٠ سنة من الحرب الباردة، تجسيدا دموياً "للأمن القومي" تمثل في ٣١٥ نزاعاً مسلحاً حصد أرواح أكثر من ٢٧ مليون شخص، وجرح ١٠٠ مليون آخرين. وكان مفهوم الردع النووي في صلب الحرب الباردة.

"ورغم أن مدةً تزيد على عشر سنوات مضت على نهاية الحرب الباردة، فقد بلغ التهديد النووي أوجه مرةً أخرى. وثمة احتمال بأن نخسر ما أحرزناه من مكاسب إيجابية في السنوات السابقة لأن الدول التي تملك الأسلحة النووية تعزز ترساناتها، وتجري اختبارات تجريبية للقذائف ذات التقنية العالية، وتعد

الأبحاث عن أنماط جديدة من الأسلحة النووية، وبتزايد اعتبار الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الخيار النووي وسيلةً للحفاظ على "أمنها القومي".

"واليوم نتساءل كيف أضعنا فرصة نزع السلاح النووي التي أتاحت لنا في نهاية الحرب الباردة؟ وكيف لا ينقص المخزون النووي العالمي نقصاناً لا رجعة فيه؟ وكيف نبرر أن الأسلحة النووية ما زالت في صلب الوثائق الخاصة بالاستراتيجية الأمنية، وذلك على الرغم من الوعد الذي قطعه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ بالحد من دور هذه الأسلحة في السياسة الأمنية؟

"ولا بد من أن تتساءلوا: من الذي تكفل أمنه الأسلحة النووية؟

"لقد انقضت فترة تزيد على ثلاث سنوات منذ أن اعتمد مجلس الأمن قراره التاريخي ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن. ولن نرغب، بعد ثلاث سنوات من الآن، في تخصيص بيان آخر عن يوم المرأة الدولي نناقش بموجبه سبب وطريقة تأثير النساء تأثيراً مختلفاً بل نريد، بدلاً من ذلك، أن نبرهن كيف يمكن للتحليل القائم على نوع الجنس أن يسهل المحادثات بشأن الأسلحة النووية. وندعو العالم إلى الانتقال من شعار الأمن القومي (الذي أثبت فشله) إلى شعار الأمن البشري.

"ولا يعني المنظور الجنساني مجرد حساب عدد النساء والرجال المشاركين حول مائدة المؤتمر (رغم أن زيادة عدد صانعات القرار في هذا المحفل قد يكون، كما في جميع المحافل الأخرى، طريقة من الطرق التي تكفل مراعاة المنظور الجنساني). ولكن حسبما تنص عليه خطة عمل إدارة شؤون نزع السلاح، فإن "مراعاة المنظور الجنساني في أوجه النشاط الرئيسية هو عملية تقييم لما يخلفه من آثار على المرأة والرجل أي عمل يُعترم القيام به، بما في ذلك وضع التشريعات أو السياسات أو البرامج في جميع الميادين وعلى جميع المستويات".

"ولم يدرج بعد مؤتمر نزع السلاح خطة عمل إدارة شؤون نزع السلاح في جدول أعماله. ولا تعد خطة العمل هذه هامة لعمل مؤتمر نزع السلاح فحسب، بل من شأنها أيضاً أن تعزز من فعالية هذه الهيئة.

"إن الخطة الجنسانية، التي بدأت إدارة شؤون نزع السلاح تنفيذها خلال اجتماع غير ناجح عقدته لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح في العام الفائت، تندرج بذاتها في إطار الأمن البشري. وتسلم الخطة بأن "التحليل القائم على نوع الجنس يبدأ بالأشخاص وبخبراتهم وحياتهم عوضاً عن الأفكار الخاصة بأمن الدولة". وتعتمد الخطة على الافتراض بأن الانتقال إلى أي عمل يقوم على أساس أن الأمن البشري يجب أن يبدأ بنزع السلاح. وإذا ما وجب علينا الوفاء بالوعد الذي تنص عليه المادة ٢٦ من الميثاق والذي يقضي بتنظيم التسليح بأقل تحويل للموارد العالمية، فلا بد لنا من دحض الفكرة الحالية للأمن القومي. وحسبما تنص عليه خطة العمل، فإن نزع السلاح والتحليل القائم على نوع الجنس يقدمان نُهجاً أساسية لمفهوم الأمن القومي الذي يركز على التفوق العسكري والتهديد باستخدام القوة". ومن

شأن المنظور الجنساني أن يمكن الدول القومية من التخلي عن النظرة العسكرية الضيقة للأمن والانتقال إلى تبني مفهوم شامل للأمن البشري.

"ومازلنا، رغم انقضاء أربع سنوات على دخولنا هذا العقد، نشهد حروباً كبيرة تندلع فيما بين الدول وداخلها وفي كل قارة تقريباً من قارات هذه المعمورة.

"إن الطريقة الوحيدة لضمان ألا يلجأ أبداً أي إنسان يتصرف بالنيابة عن دولة أو مجموعة أو بصفة فردية، إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها، تتمثل في إزالتها بصورة قابلة للإثبات وشفافة ولا رجعة فيها. وهذه حقيقة لا تقبل الجدل. ولا يمكن حماية الأشخاص من الدمار الشامل إلا من خلال إزالة الأسلحة القادرة على فعل ذلك! وقد كان وسيبقى ذلك دائماً السبيل إلى استتباب الأمن. ولا يمكن معالجة الأسباب الأصلية للإرهاب معالجةً سليمة إلا من خلال هذا الإطار الخاص بالأمن البشري.

"وقد أضحي حجر الأساس الذي يرتكز إليه نظام نزع السلاح، ألا وهو معاهدة عدم الانتشار النووي، عند أشد المنعطفات حسماً في تاريخه. وتنبه العالم إلى تراجعته بشأن ما حققه من إنجازات أساسية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وبات من الضروري اتخاذ تدابير إيجابية صارمة تضمن لمعاهدة عدم الانتشار طول البقاء. ومع الاقتراب السريع لموعد اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، أخذت جميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة والشعوب التي تمثلها تعتمد اعتماداً كبيراً على عمل مؤتمر نزع السلاح.

"ويشترك مؤتمر نزع السلاح ومعاهدة منع الانتشار في مواضيع كثيرة. ومتى استطاع مؤتمر نزع السلاح إحراز تقدم هام بشأن بعضها، مثل ضمانات الأمن السلبية، ارتد الأثر الإيجابي على معاهدة عدم الانتشار على نظام نزع السلاح الدولي بأكمله. فمؤتمر نزع السلاح هو المسؤول عن تبيان أهمية نظام نزع السلاح الدولي كوسيلة لتعزيز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

"إن أحد السبل للشروع في إظهار ذلك هو أن يعتمد المؤتمر الآن اقتراح السفراء الخمسة رسمياً وأن يعمل وفقاً له. فليس هناك من عقبات تحول دون البدء بمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية. ولما كانت بعض الدول الرئيسة لم تحدد بعد موقفها بشأن وضع معاهدة من هذا القبيل، فإن المشاركين في هذه الحلقة الدراسية يحثونكم على المضي قدماً بدونها. فالعمل بشأن هذه المعاهدة يجب أن يبدأ في أسرع وقت ممكن حتى يصبح إنتاج أي مواد انشطارية أمراً لا يمكن تصوره تماماً كما لو عادت اليوم التجارب النووية إلى الانتشار على نطاق واسع.

"ويتعين على تلك الدول التي أبدت التزامها بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أن تمضي في عقد مشاورات غير رسمية داخل مؤتمر نزع السلاح وفي الأمانة وعواصم العالم وأماكن أخرى. وإذا ظلت مواقف بعض الدول تحول دون إمكانية إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، يتعين وقتئذ مواصلة

الحوار من أجل إحراز التقدم في هذا المجال. وإنه لمن المهم الاستمرار في توجيه اهتمام الجمهور ووسائل الإعلام إلى تهديد وشيك للفضاء. وإذا أخفق هذا الجيل في إنقاذ أجيال المستقبل من إضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي، فإنه سيكون أكبر إخفاقٍ تواجهه البشرية منذ أن أطلق العنان لتصنيع القنبلة الذرية.

"ونعلم أنه ليس من الإنصاف إلى حد ما أن نزعم أن "مؤتمر نزع السلاح لم ينجز أي عمل". فنحن ندرك أنه رغم عدم إحرازكم أي تقدم في المفاوضات خلال ثماني سنوات مضت، فقد كنتم تعملون جميعاً بجد على وضع العبارات الصحيحة والحصول على الصفقات والتسويات المناسبة لإخراج هذه الهيئة من مأزقها، ومن ثم اعتمادها لبرنامج عملٍ موضوعي. لكن شيئاً ما يعطل هذا المؤتمر. فكل العبارات التي نُطَق بها في هذه القاعة وجميع الخطابات التي قدمت أمام هذا المجلس منذ ثماني سنوات مضت لم تخطُ بنا خطوة أقرب إلى الطريق نحو تحقيق الأمن.

"واليوم نعرض عليكم طريقة تفكيرٍ جديدة، وإطار عملٍ جديد يمكنكم من خلاله ابتكار استراتيجياتكم وصياغة موافقكم. ولن ينتقص الاتفاق على التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية من أمن أي إنسان في هذا العالم. فيا لها من مسؤولية تتحملونها، ويا له من امتياز تحظون به عندما تكلفون بحماية أرواح جميع الأشخاص على وجه هذه المعمورة، وتزودون بالقدرة اللازمة لذلك! وهذا ما يندرج فعلاً في نطاق صلاحياتكم. وبمباشرتكم الآن العمل على وضع تلك المعاهدة، تكونون قد اتخذتم خطوة حاسمة نحو ضمان سلامة وأمن كل إنسان على وجه هذه المعمورة.

"إن ما نقدمه لكم كمنظمات غير حكومية هو الخبرة والمثابرة ورسالة تذكركم بالإنسانية التي تجمعنا. ونحن هنا لسنا بصدد انتقاد أعضاء الوفود ولومهم على شبح الحرب النووية؛ بل للتحدث إليكم كأفراد وبشر يناضلون جميعاً من أجل بقاء العنصر البشري، والتخلص من تهديد الإرهاب النووي، ومما تلقيه جميع أسلحة الحرب من أعباء ثقيلة. وقد كتب بن أوكري، أحد الشعراء النيجيريين الحائز لجائزة بوكر، قائلاً "لقد كانت الحرب الحقيقية تكمن دائماً في الإبقاء على نور الحضارة متوهجاً في كل مكان". فهي تمثل الإبقاء على الثقافة والفن في طليعة جهودنا الوطنية والدولية. ونهاية العالم لا تبدأ بوصول الهمج عند البوابة، إنما ببلوغهم أعلى المناصب في الدولة. بل وفي جميع دول العالم. لذا، فإننا نحتاج إلى نوع جديد من العمل المستنير والحماسي والمتواصل في عالم مليء بالفنون والروحانيات".

"دعونا نستهل هذا النوع الجديد من العمل المتواصل والمتحمس والمستنير في اليوم العالمي للمرأة للعام الحالي ٢٠٠٤".

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على تلاوته رسالة هذه الحلقة الدراسية. ودعوني بوصفي الرئيسة أن أتقدم بالشكر إلى المنظمات النسائية غير الحكومية على رسالتها من أجل السلام وعلى اهتمامها الشديد بعمل مؤتمر نزع السلاح وبما يحرزه من تقدم. وأود أن أؤكد لها بأن

أعضاء الوفود المشاركة في هذا المؤتمر يأخذون بجدية المخاوف التي أعربت عنها إزاء الأمن والسلم الدوليين. فهذه المخاوف تمثل فعلاً أهداف مؤتمر نزع السلاح بعينها. وعلى الرغم مما يواجهه المؤتمر حالياً من صعوبات، فإنه لم يغفل يوماً عن الاضطلاع بمسؤولياته وبدوره كمحفل تفاوضي وحيد متعدد الأطراف خصص لنزع السلاح ولمعالجة قضايا السلم والأمن الدوليين. لذا، فلتسكن الطمأنينة قلوبكم، سيداتي.

وقبل أن تنتقل إلى عملٍ آخر من أعمالنا لهذا اليوم، وللتخفيف بعض الشيء من وطأة هذه الأجواء، فإن ذلك يذكرني تماماً بطرفة صدرت عن الأمين العام للمؤتمر في آخر حفل غداء نظّمته السفيرات في جنيف يوم الاثنين الماضي. أظن يا سيدي الأمين العام بأنكم ستعرضون للمشاكل. فقد قال السيد سيرجي أوردجونيكيدزه مازحاً في هذا الغداء إن الرجال يصنعون الحروب بينما تصنع النساء الأطفال. وقد ردت على الفور إحدى السفيرات اللاتي حضرن الحفل آنذاك على هذه النكته. فأجابت قائلة "صحيح إن الرجال يصنعون الحروب والنساء يصنعن الأطفال، لكن للرجال بالتأكيد ضلع في ذلك أيضاً". ولن أذكر هنا اسم هذه السفيرة. فالمسألة الهامة هي أنه للرجال والنساء على السواء أدوار هامة يؤدونها في الحرب وفي السلم. ولما كانت أيادي النساء هي التي تمز المهدي، فلديهن دور محوري في ضمان الوثام والسلام في العالم. لهذا، يتوجه مؤتمر نزع السلاح بالتحية لجميع النساء في العالم اللاتي كرسن أنفسهن لقضية السلام النبيلة على ما يقمن به من دور سامٍ في هذا الاحتفال الميمون بالذكرى السنوية لليوم العالمي للمرأة.

دعونا الآن ننتقل إلى عملٍ آخر من أعمالنا لهذا اليوم. فيما يلي أسماء المتكلمين المدرجين في قائمة الجلسة العامة لهذا اليوم وهم ممثلو: نيجيريا وماليزيا وتايلند وصربيا والجلب الأسود والنرويج. وأود أولاً أن أعطي الكلمة للسيد أوسيني، ممثل نيجيريا، الذي سيتكلم عن مسألة نزع السلاح النووي.

السيد أوسيني (نيجيريا) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، دعيني بالنيابة عن وفد نيجيريا أعرب عن عميق سعادتي أن أراك تتبئين منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح، هو منصب تحتله ماليزيا للمرة الأولى. إن اضطلاعكم بهذا المنصب مباشرة بعدما سبقتمكما إليه رئيسستان هما سفيرة اليابان السيدة إينوغوشي وسفيرة كينيا السيدة محمد، وفي محطة ثالثة ومباشرة للسفيرات، لم يجلب للمؤتمر السحر والحماس فحسب، إنما أيضاً شيئاً من الحركة المتروية على الطريق الصحيح، التي غيرت حالة الرتابة العامة التي سادت هذا الحفل مؤخراً. وإني أفكر بالجهود المشجعة والجادة التي بذلت، وإن لم تكن سوى مكاسب متواضعة، في المجالات التي ركزت فيها المناقشات على القضايا الرئيسية، وفي تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل مؤتمر نزع السلاح. ويسعدني أنكم كثفتم من جهودكم الرامية إلى الاعتماد على ما تحقق من إنجازات في الأسابيع الأربعة الماضية من الولاية. كما ينتهز وفدي هذه المناسبة ليهنئ المنظمات غير الحكومية على بياها الذي وجهته اليوم إلى مؤتمر نزع السلاح بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، الذي احتُفل به في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤.

فمنذ اثنين وعشرين عاماً مضت، عندما شاركنا نحن الاثنان في برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بتزع السلاح، وكنا حينئذ دبلوماسيين في ريعان الشباب جئنا من عاصمتينا لنمثل ماليزيا ونيجيريا، وقد شاهدنا بحماس خاص ونحن نشارك على هامش مؤتمر نزع السلاح الطريقة الفعالة التي أدار فيها المؤتمر أعماله في

آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ في قاعة المجلس هذه المليئة بالزخارف. وكلنا نذكر أن كيف كانت الحرب الباردة وقتئذٍ محتدة والتنافس العسكري والإيديولوجي على أشده بين الشرق والغرب. لهذا أضحي مؤتمر نزع السلاح آنذاك محفلاً ذا أقطاب سياسية أفرزتها الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإن السجلات تبين أن مجموعة الـ ٢١ وغيرها من الدول النامية الأعضاء التي تقودها حركة عدم الانحياز واجهت التحديات من خلال توليها مسؤولية عظيمة تمثلت في توجيه الجهود العالمية نحو إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح، آلت إلى تحقيق إنجازات معتبرة مكنت مؤتمر نزع السلاح وسلفه لجنة الأمم الثمان عشرة المعنية بنزع السلاح من أن ينظر إليها بكل فخر واعتزاز. وتعد كل من معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٧ واتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ واتفاقية الأسلحة غير الإنسانية لعام ١٩٨١ واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣ ومعاهدة حظر التجارب النووية ذات صلة في هذا الصدد. وإن استكمال هذه الاتفاقيات باتفاقات فعلية أخرى أبرمت بشأن نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، مثل معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧ لجعل أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة راروتونغا لعام ١٩٩٦ لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، ومعاهدة بانكوك لعام ١٩٩٥ لجنوب شرق آسيا، ومعاهدة بليندابا لعام ١٩٩٦ لقارة أفريقيا دل بجلاء على أن البلدان النامية قدمت إسهامات كبيرة وتضحيات جماعية من أجل تحقيق السلم والأمن العالميين فضلاً عن النزاع الإقليمي والمتعدد الأطراف للسلاح تحت رقابة دولية فعالة. وهذه المبادرات والاتفاقات تعزز اليوم من نظام منع الانتشار المتعدد الأطراف الذي نحاول نحن في مؤتمر نزع السلاح أن نبني عليه صرحاً من اتفاقات لنزع السلاح أكثر تماسكاً ولا رجعة فيها بل ومن شأنها أن تضمن تحقيق سلام دائم إبان حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وباعتباري مشاركاً سابقاً في برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بنزع السلاح وممثلاً موقراً للمليزيا، البلد الذي يتأسس حالياً حركة عدم الانحياز والذي اضطلع بدور حيوي في تاريخ المنظمة، أجد أن رئاستكم تتيح فرصة فريدة لتحديد مكانة إنجازات الماضي مقارنة بالجمود الذي يسود حالياً المؤتمر منذ عام ١٩٩٧، ويفضي الآن بالمؤتمر إلى توقفه عن النمو بحيث يصبح فعلاً عديم الجدوى في اضطراره بمسؤولياته. ولهذا أشاطركم الآراء التي أعربتكم عنها في بيانكم الاستهلاكي الذي أدلتم به في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وأقتبس ما يلي: "إن لم نفعّل شيئاً معاً لدفع هذا المؤتمر إلى الأمام فسيفقده أهميته ويضعف شأنه، بينما تحول الوفود تركيز مواردها المحدودة نحو تلبية طلبات أكثر إلحاحاً في مجال آخر. وفي الوقت الذي يواجه فيه المجتمع العالمي تحديات خطيرة تهدد السلم والأمن، لن يجد مؤتمر نزع السلاح أي خيار أمامه غير العمل المشترك".

ويعتقد الوفد النيجيري أن التحدي الحقيقي الذي يواجه مؤتمر نزع السلاح يكمن في إعادة توجيه اهتمامه على نحو يمكنه من مواصلة إحراز التقدم في تنفيذ مهامه وبلوغ أهدافه، ومن ثم وقايته من الوقوع في حالة مؤسفة من الرضا الذاتي التي ظهرت في السنوات الأخيرة، وحولت المؤتمر في نهاية المطاف إلى إوزة عرجاء في مجال التفاوض بشأن اتفاقات تجدي في نزع السلاح، وتستطيع إزالة ما تثيره الأسلحة النووية وأنشطة الجهات التي تنشرها من أخطار مفرقة، فضلاً عن مواصلة التطوير النوعي بلا رحمة للأسلحة النووية، التي تعد أشد ترسانات الأمم تدميراً في يومنا هذا.

وكان مؤتمر نزع السلاح في الآونة الأخيرة محط جهود خبيثة كانت ترمي دون شك إلى تغيير مساره عن مهامه وأهدافه المحددة. فهذه الجهود الماكرة، التي اتخذت أشكالاً وذرئع مختلفة، كانت جميعها تختفي وراء قناع فكرة موجهة مفادها أن بعض البنود المدرجة في جدول الأعمال ليست جاهزة بالقدر الذي يسمح لها بأن تُدرس دراسة موضوعية ويُتفاوض بشأنها من أجل التوصل إلى اتفاق. وفي هذا الصدد، علمنا أن التحديات الكبيرة المتمثلة في التسليح النووي وتسليح الفضاء الخارجي وعدم تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية تقيها من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها قد نُحيت جميعها جانباً. كما علمنا في الوقت ذاته أنه ينبغي منح الأولوية لبنود ثانوية بل وتناوُلها على وجه السرعة، نظراً لاحتمال أن تحظى بتوافق عام في الآراء. وبناءً على ذلك، فإن المؤتمر لا يزال مكبلاً بثقل قاعدة توافق الآراء، فهي قاعدة إذا لم يُسارع المؤتمر إلى إنقاذها ضماناً لاستخدامها بطريقة موثوق بها، فقد تتمكن في نهاية المطاف من تقرير مصير المؤتمر بذاته.

وباعتباري ممثلاً لنيجيريا أسهم أيما إسهام، بالتفاهم مع زملاء آخرين أعضاء في بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٢١، في إضفاء الفعالية على عمل المؤتمر وفي إحراز أوجه نجاح كانت قد ذكرت وسجلت في عقود سابقة، يؤمني أن أشير إلى أن مؤتمر نزع السلاح، الذي شاهدته في عام ١٩٨٢ للمرة الأولى بإعجاب شديد من المقاعد الجانبية للقاعة وفي حقبة الحرب الباردة التي سادها التوتر، يوصف الآن ومع الأسف بالجمود وبعدم إحراز أي تقدم منذ عام ١٩٩٧، ومما يدعو للسخرية أن ذلك يحدث في وقت يُفترض أن فيه ينعم العالم بالسلام. وهذا يدل على أنه رغم الانتهاء من الحرب الباردة لحسن الحظ، فإن التحديات الرئيسية التي تواجهها البشرية لم تتغير فعلياً، وقد تمثلت تحديداً في تحقيق الأمن المشترك والتنمية المشتركة في ظل نظام دولي جماعي. وبالتالي، فإن النهج الأحادية الطرف والمسامي الرامية إلى تهميش مصالح ومطامح بلدان أخرى، لن تحل المشاكل العالمية المشتركة، ولن تفضي إلى تحقيق أي سلام دائم. وإن استغلال عدم التوصل إلى توافق الآراء كعذرٍ أو كآلية هروب مناسبة، هو في صلب الأزمة التي حلت بمؤتمر نزع السلاح.

لهذا فإن مؤتمر نزع السلاح وبرنامج العمل الشامل والمتعدد الأطراف لنزع السلاح قد وصلا عند مفترق طرق. فهل يتجه العالم نحو حقبة نزع سلاح سريع وحقيقي تتمثل فوائدها الصافية في تخفيف التوتر وتحقيق السلام الفعلي والثقة المتبادلة والتنمية العالمية السريعة؟ أم ستلحق بنا، كبديلٍ عن الأمن الجماعي، كوارث ربما تكون مختلفة إنما مهلكة بالقدر الذي كانت عليه كوارث حقبة ما بعد الحرب الباردة، وذلك في وقت تهيمن فيه القوى العدوانية للفقر والتخلف على ثلاثة أرباع العالم، بالإضافة إلى ما تسببه من عواقب يمكن التنبؤ بها وتتخذ شكل الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وقيام جهات فاعلة ليست دولاً بزعة الاستقرار من خلال اتجارها غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلدان نامية كثيرة وحيازتها لها، وذلك ضمن تهديدات جديدة أخرى عبر وطنية للأمن والتنمية؟

وفي صميم التوترات العالمية التي لا تهدأ يكمن الخوف وانعدام الأمن الناجمان أساساً عن القدرة العسكرية الفتاكة للأطراف الغنية والجبارة، مقارنة بواقع تعجز فيه الكثير من البلدان الفقيرة والمفتقرة إلى النمو عاجزة عن الدفاع. بل إن ما يفاقم هذا الوضع، أكثر من أي نظام تسليح آخر، هو الترسانات النووية الضخمة والمدمرة التي تمتلكها بلدان تستطيع رغم قلة عددها أن تمحو وقت الحرب أي حضارة إنسانية من الوجود وتمحقها محقاً. وبما أن

جميع نظم التسليح التي تمت حيازتها على وجه الإطلاق، بما فيها القنابل الذرية، قد استخدمت في الحرب، أو اعتزم استخدامها، أو وضعت في حالة تأهب للاستخدام، فإن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لمنع استخدامها في أي وقتٍ من الأوقات، ولإنقاذ جيلنا والأجيال القادمة من هذا الوباء.

لهذا، يعتقد وفد بلدي أن مؤتمر نزع السلاح لا يملك أي خيار سوى العمل بمزيد من الجدية، وكأولوية قصوى من أولوياته، على وضع اتفاقية تحظر تطوير المواد النووية وإنتاجها وتكديسها واستخدامها وتنص على تدميرها (أي وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية). فهي أهم هدف حددته الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة بشأن نزع السلاح في عام ١٩٩٧ (الدورة الاستثنائية الأولى) لمؤتمر نزع السلاح، وهو هدف ما زال وفد بلدي ملتزماً به. وهذا ما يفسر أيضاً اعتقاد نيجيريا بضرورة أن يدرج المؤتمر مسألة نزع السلاح النووي في قائمة أولوياته، باعتبارها أشد المبادرات حسماً في مسألة التخلص إلى الأبد من شبح انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم ضمان تثبيت دعائم السلم في فترة ما بعد الحرب الباردة، في وقت تتحقق خلاله التنمية العالمية المرتقبة على وجه السرعة.

ومما يدعو إلى الأسف أن السعي ما زال مستمراً للحيلولة دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا البند الهام. ولكن ما سجله التاريخ هو أن أولئك الذين راحوا يعيقون التوصل إلى هذا التوافق منذ عام ١٩٩٧ ليسوا أعضاء في مجموعة الـ ٢١، التي عملت في الماضي دون كللٍ أو مللٍ وثابرت على العمل لكي تستأنف المفاوضات الموضوعية في هذا المحفل، علماً أن آخر مبادرة للتفاوض كانت اقتراح السفراء الخمسة المنتهين للمجموعات كافة، وهو اقتراح يحظى اليوم بتأييد الأكثرية المشاركة في مؤتمر نزع السلاح. ورغم أن اقتراح السفراء الخمسة لا يعكس تطلعات نيجيريا في مسألة منح ولاية تفاوضية بشأن الأسلحة النووية، فإننا نؤيده بروح المرونة التي ألفناها.

وقد أثبتت تجارب الماضي، عندما فاض المؤتمر وأبرم اتفاقات هامة متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، بما فيها معاهدة منع الانتشار، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي ذكرت أعلاه، حقيقةً لا مناص منها وهي أنه لا يمكن لأي اتفاق أن يكون مفيداً إلا إذا كان وليد مواقف الأخذ والعطاء، وراعى تحقيق فوائد طويلة الأجل وبسط الأمن على المجتمع الدولي برمته، لا أن يكون وليد حالة خذ أو اترك، فالرابح هو من يفوز بكل شيء، تلك الحالة التي تفرض فرضاً غير مباشر على مسائل هامة مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. لهذا، يعتقد وفد بلدي أنه بينما لم يكن يوماً من السهل على المؤتمر أن يتوصل إلى توافق في الآراء، حتى أثناء المفاوضات السابقة التي انتهت إلى وضع تلك الاتفاقات الهامة المذكورة، فإنه يمكن أيضاً ضمان تحقيق توافق نهائي في الآراء في ميدان نزع السلاح متى توفرت المرونة الكافية والإرادة السياسية اللازمة لطرد الشبح المخيف للإبادة النووية الشاملة مرةً وإلى الأبد.

ويبين تاريخ انتشار الأسلحة النووية أن الإخفاق في كبح انتشارها العمودي أو وضع حد لهذا الانتشار قد جعل القوى النووية تشجع دون قصد دولاً أخرى على الانتشار الأفقي، ليرتفع عددها من قوتين نوويتين في عام ١٩٥٠ إلى ما لا يقل عن ثماني دول اليوم. وإن ما ينطبق على الأسلحة النووية ينطبق أيضاً على أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل. ومن المؤسف أن يولد الافتقار إلى الجدية في نزع السلاح النووي انطباعات محددة في أنحاء العالم شككت في مصداقية التزام القوى النووية منع الانتشار ونزع السلاح النووي. فمضيتها في التطوير التكنولوجي لهذه الأسلحة، منتهكةً

بذلك الالتزام بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ورفضها إبرام أي اتفاق متعدد الأطراف وملزم قانوناً لتوسيع نطاق ضمانات الأمن السلبية بحيث يكفل عدم استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها ضد البلدان النامية التي نبذت حيازة الأسلحة النووية، لا يمكنها جميعاً إلا أن تكرس هذه الانطباعات.

فهل يُتوقع حقيقة، نظراً للتمجيد الواضح لحيازة الأسلحة النووية، أن يُسمح لباقي دول العالم بأن تقف مكتوفة الأيدي وكأن الأمر لا يعينها، فلا تستفيد من دروس التاريخ حيث سخرت قوة الجيوش العسكرية وحدها الاتجار بالرقيق والاستعمار وممارسة أشكال عديدة أخرى من الاستعباد الممجي بحق الفقراء العزل، وهي الأشكال التي تعد اليوم أسباب تخلفنا الأساسية، وعلى الأخص في أفريقيا؟ لهذا، فإن الوفد النيجيري يعتقد بأنه ينبغي للقوى النووية الخمس الكبرى، بوصفها أعضاء دائمة في مجلس الأمن، أن تتعهد من جديد بتزج حقيقي للسلاح النووي، لأن أي افتراض بحيازتها هذه الأسلحة لأجل غير مسمى لا يمكن أن يتلاءم مع استدامة منع انتشارها على الصعيد العالمي. وينبغي لها، في أول خطوة ملموسة تخطيطها في هذا الاتجاه، أن تعمل على ضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مبكراً حيز النفاذ، إثباتاً منها لحسن نواياها في هذا الصدد.

وثمة مسألة أخرى أود أن أشاطركم التفكير بشأنها ونحن نتقدم في العمل، وهي ما إذا لم يكن الأوان قد آن لهذا المؤتمر كي ينظر أو ربما يعيد النظر في فائدة أو جدوى الرئاسة الدورية والشهرية التي تتناوب عليها الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. فرغم احتمال أن تكون الرئاسة قد لبثت غرضاً مفيداً في الماضي، وحققت التوازن بين مختلف وجهات النظر السياسية التي سادت إبان حقبة الحرب الباردة، فإنني أعتقد أنها أضحت بصورة متزايدة مجرد دورة أو لعبة كراسي موسيقية لا تقدم سوى اليسر جداً للاحتفال، لأنها تضع تحت تصرف الرؤساء التالين فترة زمنية لا تكفيهم للاضطلاع في الكواليس بمشاورات جدية مع مختلف المجموعات، تلك المشاورات التي غالباً ما كانت بمثابة التعاويذ التي تضيء على المفاوضات المرنة اللازمة لحل القضايا الصعبة لمؤتمر نزع السلاح. ومن المقرر بالطبع أن تشاطر وفود كثيرة الرأي القائل بأن ما هو حاسم لنا جميعاً، نحن الحاضرين هنا بوصفنا دولاً أعضاء في المؤتمر، فضلاً عن المجتمع الدولي برمته، ليس عدد الرؤساء الذين تعاقبوا على خلافة شهرية سريعة، ولا من أين أتوا على وجه التحديد، إنما الإنجاز الأهم الذي تمثل في كسر الجمود وإحراز تقدم ملموس في برنامج العمل. وفي هذا الصدد، يمكن إيلاء الاهتمام لفكرة تمديد ولاية الرئيس في المستقبل لمدة شهرين على الأقل، فتتوفر له فترة زمنية معقولة لتعزيز الجهود والمبادرات الرئاسية. وإذا انطوى ذلك على تعديل في قواعد النظام الداخلي، فليكن، وإن وفد بلدي سيؤيد هذا التعديل مواجهةً منه لتحد من تحديات عصرنا الغريبة. وإن وفد بلدي يرحب ترحيباً حاراً بالاتفاق الأخير بشأن زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال مؤتمر نزع السلاح، كمثال جيد في هذا الشأن، حتى وإن كان العمل مازال جارياً بشأن طرائق المشاركة.

السيدة الرئيسة، بما أنك تنتهين من ولايتك كرئيسة هذا الأسبوع، وبما أنني أودع أيضاً مؤتمر نزع السلاح، فدعيني أختتم بياني بأن نذكر أنفسنا جميعاً، نحن المشاركين في المؤتمر، بأن نزع السلاح ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو نشاط موجه نحو التخفيف من التوتر العالمي، وإحلال السلم والأمن لجميع الأمم، والتقليل من المقتنيات العسكرية إلى أدنى حد ممكن من الأسلحة، وقبل كل شيء تحرير الموارد القليلة كي تستغل في التنمية العالمية. وفي هذا الصدد، تؤكد نيجيريا من جديد أن السبيل الذي يؤدي بمؤتمر نزع السلاح إلى إحراز التقدم في

نهاية المطاف حتى لا يزلق انزلاقاً لا رجعة فيه إلى وضع لا فائدة تُرعى منه، هو سبيل التصدي المباشر للمعضلة والتشبيث بالاضطلاع بمسؤولياته إزاء المجتمع العالمي في سعيه إلى تحقيق نزع سلاح فعلي. ولا يمكن للسعي من أجل تحقيق الأمن باقتناء وحيازة أشد الأسلحة تعقيداً وفتكاً، الأمر الذي يشكل في الأساس هدراً للموارد ومغالاة في القتل، من جهة، ويتواكب، من جهة أخرى، مع العوز المادي والفقر والتخلف، إلا أن يغذي الإحساس بالظلم والإحباط وانعدام الأمان في أجزاء كثيرة من العالم. لهذا يتعين علينا أن نقدر العلاقات المتداخلة بين نزع السلاح والأمن العالمي والتنمية المشتركة حتى تتمكن من استشفاف دربنا من خلال مؤتمر نزع السلاح. وغني عن القول بأنه لكي تحقق دول مجموعة الـ ٢١ وغيرها من الدول الأعضاء والملتزمة بإنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية للأمن والتنمية العالميين المشتركين، يجب عليها ألا تتوانى عن ذلك، وتواصل، أيّاً كانت الصعوبات أو العقبات التي تعترض طريقها، في الحاضر أو في المستقبل، مواجهة التحديات المسلم بأنها شاقة إنما لا مناص منها لتحقيق نزع السلاح النووي الذي يعد بمثابة العجلة المحركة نحو عملية ناجحة لترع شامل للسلاح بوجه عام. وهذا بالفعل هو الدافع إلى إنشاء مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٧٩ واستمرار بقائه حتى يومنا هذا، والسبب الرئيسي لمكانته عبر التاريخ كهيئة وحيدة متعددة الأطراف يتفاوض فيها المجتمع العالمي بشأن قضايا نزع السلاح. وسيتواصل بذل الجهود الرامية إلى الهرب أو المناورة في مواجهة هذه التحديات بغية الانتقال بمؤتمر نزع السلاح نحو معضلة أشد تعقيداً ولا بد من تلافيتها بأي شكلٍ من الأشكال حفاظاً على مصلحة البشرية جمعاء. لهذا، تهيب نيجيريا بجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، أن ينقذوا هذه المؤتمر.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على بيانه الفائق الأهمية الذي تناول نزع السلاح النووي. وقد أثار أيضاً بعض المسائل الهامة جداً والمتعلقة بالنظام الداخلي، وهي مسائل ما زالت قيد نظر مؤتمر نزع السلاح. وبما أنك يا صديقي العزيز، السيد أوسيني، تغادر هذا المؤتمر، فإنني أتمنى لك كل التوفيق في مهامك المستقبلية. ولا بد لي من القول بأنني سأتذكر بكل فخر واعتزاز الأوقات التي أمضيناها هنا كزملاء في برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بتزع السلاح. فلم نكن ندرك حينئذٍ أننا قد نصبح عضوين في وفدي بلدنا لمؤتمر نزع السلاح. لهذا أتمنى لك كل التوفيق يا صديقي العزيز.

أعضاء الوفود الموقرين، أود لو سمحتم أن أزيل قبعة الرئاسة عن رأسي لأدلي ببيان وطني بوصفي سفيرة ماليزيا لدى مؤتمر نزع السلاح.

في آب/أغسطس ٢٠٠٢، ذهبت، بدعوة من المجلس الياباني لمناهضة استخدام القنابل الذرية والهيدروجينية، إلى هيروشيما وناغازاكي، في اليابان، للإدلاء ببيانات استهلالية في مؤتمر عام ٢٠٠٢ العالمي لمناهضة استخدام القنابل الذرية والهيدروجينية. وهيروشيما وناغازاكي هما مدينتان يابانيتان كانتا على التوالي هدفين للقصف بالقنابل الذرية في ٦ و ٩ آب/أغسطس ١٩٤٥.

وعندما كنت في ناغازاكي التقيت بمحافظ المدينة السيد إيكو إيتوه، الذي وجه دعوة إلى السفراء المشاركين في مؤتمر نزع السلاح لزيارة ناغازاكي وعقد اجتماع للمؤتمر فيها. وفي الجلسة العامة لمؤتمر نزع

السلاح التي عقدت في قاعة المجلس، في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أي منذ عامين، نقلت بالأمانة التي يملئها الواجب دعوة المحافظ إيتوه إلى المؤتمر.

وأخيراً، فإن ما أدهشني كثيراً هو أن أتلقى رسالة أخرى من السيد تاداتوشي أكيبا محافظ هيروشيما، المدينة الثانية التي تضررت من آثار انفجار قنبلة ذرية، أبدى فيها اهتماماً بالتأكيد على رسالة المحافظ إيتوه التي وجه فيها الدعوة كذلك إلى أعضاء مؤتمر نزع السلاح لزيارة هيروشيما. فقد قال المحافظ تاداتوشي أكيبا "ستصادف الذكرى السنوية الستون لقصف المدينتين في آب/أغسطس من العام القادم. وسوف نقدر جل التقدير قبول مؤتمر نزع السلاح بأن يعقد دورته العادية المقررة لصيف عام ٢٠٠٥ في هيروشيما. وسيكون من دواعي شرفنا العظيم أن نستقبل أعضاء الوفود الموقرين ضيوفاً في احتفالاتنا بهذه الذكرى السنوية".

لذلك، فإنه من دواعي سروري أن أنقل دعوة السيد تاداتوشي أكيبا، محافظ مدينة هيروشيما، إلى جميع أعضاء الوفود المشاركة في مؤتمر نزع السلاح، وأن أعمم على الجميع نسخة عن رسالته المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، مشفوعةً ببياني الوطني.

وأود وأنا أنقل لكم فحوى رسالة المحافظ أن أسترجع المشاعر التي انتابني كسفيرة لمؤتمر نزع السلاح إبان زيارتي للمدينتين الوحيدتين في العالم اللتين تضررتا من آثار الأسلحة النووية. وهذا ما قلته قبل سنتين في هذه القاعة تحديداً، وقد ظلت هذه المشاعر تطاردني منذ ذلك الحين. واقتبس من بياني الذي أدليت به في عام ٢٠٠٢ ما يلي:

"لا بد لي من الاعتراف بأن زيارتي لهيروشيما وناغازاكي قد تركت لدي انطباعاً مؤثراً لا يفارقني إزاء ما خلفته الحرب النووية من آثار مدمرة. ورغم أنني قرأت من قبل عن مأساتي هيروشيما وناغازاكي النوويتين، فإن زيارتي لها أتاحت لي الفرصة كي أرى بأب عيني الآثار التي خلفتها القنابل النووية. ذلك أننا لا نصدق إلا عندما نرى! وقد كانت زيارتي لمتحف القنبلة الذرية في كل من هيروشيما وناغازاكي تجربة عاطفية ومؤثرة، حيث تمكنت من مشاهدة الآثار المدمرة للقنبلتين الذريتين. وأقل ما يمكن قوله في الأضرار التي ألحقتها هاتان القنبلتان بالمدينتين هي أنها مروعة، علماً بأنها أضرار بسيطة لا تقارن بما قد تسببه الأسلحة النووية الحالية الأشد تعقيداً وقوة من هاتين القنبلتين. فالمشاهد التي رأيته في المتحفين تراءت لي وكأنها صور مأخوذة عن فيلم من أفلام الرعب: حثت محترقة ومتفحمة، وأبنية مدمرة، ومدينة طُمست معالمها كليةً، وقطع من الجلد تنصهر وكأنها مادة بلاستيكية وتقطر من أجسام رجال ونساء وأطفال تبدو أشباحاً تركض يائسة بحثاً عن الماء لتطفئ به عطشاً لا يُحتمل، لتجد في نهاية المطاف أن الماء قد تلوث بمادة لزجة جعلته غير صالح للاستهلاك، وصور لآلاف الجثث التي خلفها الدمار. وكان انفجار القنبلة الذرية في هيروشيما قوياً إلى حد أن ظل رجل كان جالساً على مدرج حجري طُبع إلى الأبد ألواح حجرية تعرض في المتحف ليرها الجميع. وقد ظلت الإشعاعات الناجمة عن القنبلتين منتشرة لأعوام، تبث آثارها في صحة الضحايا الناجين من الموت. وقد عاش هؤلاء الناجون من القنبلتين الذريتين اللتين أقيمتا على اليابان في عام ١٩٤٥، وعرفوا باسم "الهيبياكوشاس"، ليقصوا الحكاية المأساوية عن

صباح يومي ٦ و ٩ آب/أغسطس من عام ١٩٤٥، عندما أقيمت القنبلتان على هيروشيما وناغازاكي في الساعة ٨/١٥ و ١١/٠٢ تماماً، على التوالي".

وأجد أن من واجبنا كسفراء لدى مؤتمر نزع السلاح، المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن قضايا نزع السلاح، الذي أسندت إليه بالتالي مسؤولية سياسية للعمل من أجل نزع السلاح، ولا سيما السلاح النووي، أن نضمن ألا تتكرر أبداً أي حالات أخرى مماثلة لحالتي هيروشيما وناغازاكي، وألا يطلق على أحد تسمية "الهيياكوشاس". دعونا نلبي دعوة المحافظين ونذهب لزيارة هيروشيما وناغازاكي لنشاهد ونلمس ما خلفته القنابل النووية من فظائع، ونستلهم من هناك البعد الحقيقي الذي يجب أن نعطيه للجهود التي نبذلها في مؤتمر نزع السلاح، حيث إننا ابتعدنا كل البعد عن إحراز أي تقدم موضوعي. ودعوني أقتبس مما قاله المحافظ أكيبا: "قد تفضي العودة إلى هذا المكان المشؤوم إلى أن يسلك العالم من جديد طريق الأمن الإنساني في عالم خالٍ من الأسلحة النووية ومن ثم إلى ضمان بقاء ناغازاكي آخر مدينة تشهد هذا القدر القاسي".

وإذا كان من العسير جداً تلبية دعوة المحافظ أكيبا لمؤتمر نزع السلاح كي يعقد دورته الصيفية العادية المقررة في آب/أغسطس ٢٠٠٥ في هيروشيما لأسباب إجرائية وفنية، فيحاول على الأقل أن يقبل الدعوة لزيارة هيروشيما وناغازاكي. وإني واثقة بأنه لمن دواعي سرور المحافظين أن يستقبلا مجموعة كهذه من السفراء الموقرين، ويمكن تكليف موظفي أمانة المؤتمر بإعداد الترتيبات الإدارية اللازمة للسفراء المهتمين في مؤتمر نزع السلاح.

وأعلم أن مؤتمر نزع السلاح يستطيع أثناء عمله لبلوغ هذا الهدف أن يعتمد على دعم السيدة كونيكو إينوغوشي، سفيرة اليابان، ومن خلالها على دعم حكومة اليابان التي تلتزم التزاماً شديداً وقويماً بقضية نزع السلاح النووي انطلاقاً من التجربة المأساوية التي مر بها الشعب الياباني في عام ١٩٤٥. كما تولي البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز وفي مجموعة ال ٢١ قضية نزع السلاح النووي أولوية قصوى داخل مؤتمر نزع السلاح.

وأعترزم، بوصفي سفيرة ماليزيا، أن أسلم مؤتمر نزع السلاح الدعوة التي وجهها السيد أكيبا، محافظ هيروشيما، إلى رئيس المؤتمر وأمانته كي تحظى بالاهتمام اللازم ويرسل جواب شكر موجهاً من الرئيس، أي الرئيس القادم لمؤتمر نزع السلاح، إلى محافظ هيروشيما.

وأود الآن أن أرتدي من جديد قبعة الرئاسة وأن أعطي الكلمة إلى السيد تشيونغ سائجيانون، سفير تايلند، ليدلي ببيان عن الألعام المضادة للأفراد.

السيد سائجيانون (تايلند) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحو لي، بادئ ذي بدء، أن أعتنم هذه الفرصة كي أهنئكم، سعادة السفارة رحمة حسين، على توليك منصب الرئاسة في هذا الاجتماع الهام. وإذ أتحدث اليوم، وقد مضت ثلاثة أيام على اليوم للمرأة، أشعر أن رئاستكم لهذا المؤتمر تبعث على الإحساس بالخطوة. ولا ينتابني، كزميل وصديق لكم، أدنى شك بأنكم سترشدوننا بما تتحلون به من حكمة ومقدرة إلى الاضطلاع بهذه المهمة الشاقة. وإني أثق بكم كل الثقة وأرغب في أن أؤكد لكم تعاوي معكم ودعمني لكم.

وأقدم التهانى أيضاً بمناسبة اليوم العالمى للمرأة إلى زميلاتنا اللاتي يضطلعن بأدوارٍ فعالة في ميدان نزع السلاح.

لقد طلبت الكلمة اليوم حفاظاً على إيقاع العمل الذي حدده الكثير من زملائي في الأسبوعين الماضيين. وكما يذكر الكثيرون منكم، فإن تاريخ ١ آذار/مارس من هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخامسة لدخول اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ. وهذه المناسبة هي أيضاً مقدمة رمزية للمؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية الذي سيعقد هذا العام في كينيا. كما أنها نصف المدة المقررة لتنفيذ التزامنا الجماعي بتنظيف جميع المناطق الملوثة. وتود تايلند بوصفها رئيسة الاجتماع الخامس للدول الأطراف أن تبرز أهمية الحجّة القوية للاتفاقية التي من شأنها أن تسهم في عمل مؤتمر نزع السلاح.

إن نجاح اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد هو نتيجة مباشرة للعلاقة الديناميكية التعاونية القائمة بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة التي عملت معاً على نحوٍ وثيق لإيجاد حلٍ لمسألة وضع حد نهائي لآلام البشرية. وفي هذا الصدد، لا يعد قرار مؤتمر نزع السلاح الأخير لإشراك جهات فاعلة من المجتمع المدني في أعماله مجرد تطور تجديدي، وإنما أيضاً استجابة في الوقت المناسب لتغيرات حصلت في مناخٍ أوسع نطاقاً. وتأمل تايلند بتشجيع الجهات الفاعلة الخاصة على أن تسهم قدر استطاعتها إسهاماً بناءً في مؤتمر نزع السلاح.

وقد يشكل الاندماج والتكافل فيما بين الجهات الفاعلة المعنية أحد العوامل الهامة لإحراز تقدم سريع فيما يخص اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. غير أن هذه الجهات ستأتي بقوة دفع أكبر لتحثنا جميعاً على النشاط والعمل دون كللٍ أو ملل حتى نبلغ هدف عالمٍ خالٍ من الألغام نستطيع فيه أن نحيا حياة راغدة لا خوف فيها. أما فيما يتعلق بالدول الأطراف وبغيرها من الوكالات المعنية والملتزمة بهذا الهدف، فإن الاتفاقية لا ترمي إلى الحد من التسلح فحسب. بل إنها بالأحرى اتفاقية تربي إلى تحقيق غاية أسمى تتمثل في وضع حد نهائي لآلام البشرية. فعندما نفكر في الألغام المضادة للأفراد أو في أنماطٍ أخرى من الأسلحة ونبتعد كثيراً عن المسائل المتعلقة بأعداد الذخائر أو بالمفهوم المثالي للسلم والأمن، نشعر بنشاطٍ واستعدادٍ لإحداث تغييرات حتى المستحيلة منها. وحسبما قلت وما قاله زملائي في الجلسات العامة التي عقدها مؤتمر نزع السلاح في الأسبوعين الأخيرين، ثمة أمر جدير بالاستكشاف وهو أن نعرف ما أنجزناه في إطار اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. فبعدما انضم إليها ١٤١ بلداً، أصبحت هذه الاتفاقية برهاناً حياً على جدوى تعددية الأطراف.

وإبان انعقاد الاجتماع الخامس للدول الأطراف، قدمت تايلند، بوصفها رئيسة للاجتماع، برنامج عمل الرئيس، الذي أبرز ضرورة النظر في مسألة حظر الألغام المضادة للأفراد في إطار التنمية. فتتنظيف الأراضي الملوثة يوازى إنشاء بيئة تمكن من العيش دون خوف وعوز. وقد أبدت تايلند، منذ انعقاد الاجتماع الخامس للدول الأطراف، ارتياحها للتقدم الذي أحرز في الجهود الجماعية التي بذلناها مع كندا والنرويج من أجل إشراك البنك الدولي على نحوٍ أوثق في أعمال إزالة الألغام. وتأمل تايلند أن تفضي المناقشات بين البنك الدولي ومجموعة من أعضاء فريق العمل المعني بحشد الموارد إلى نتائج مثمرة، وأن تسهم في تحقيق تقاربٍ أوثق بين العمل على إزالة الألغام ومسألة التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

كما شجعنا، كرئيس للاجتماع الخامس للدول الأطراف، جميع الأطراف المعنية على زيادة المشاركة في كل جوانب العمل المتعلق بإزالة الألغام، وعلى الأخص في رفع مستوى الوعي وتقديم المبادرات الإقليمية. وكانت النتائج التي تمخض عنها الاجتماع أكثر من مرضية. وإذ نكتفي بذكر بعضها، نشير إلى أنه منذ انعقاد الاجتماع الخامس للدول الأطراف، تزايد عدد حلقات العمل الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي نظمت على الصعيد الإقليمي، وأسهم ذلك في تعزيز التعاون وزيادة تبادل أفضل الممارسات فيما بين دول الإقليم. كما تعزم تايلند استضافة حلقة دراسية إقليمية في النصف الثاني من هذا العام ترمي إلى تحقيق هدف مزدوج يتمثل في تعزيز عملية التنسيق في هذا المجال وفي رفع مستوى وعي الجمهور بأعمال إزالة الألغام، لا سيما في الفترة الحاسمة التي تسبق انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأول. وندرك الحاجة الملحة إلى تعزيز الإرادة السياسية وزيادة الوعي العام في بعض بلدان آسيا، حيث انضمت إلى الاتفاقية دول من هذه القارة تقل نسبتها عن ٤٠ في المائة.

وقد تصادفنا أوقات نجلس فيها ونتساءل عما نفعله في هذه القاعة العظيمة والمهيبة. فلمجد من نقدم ثمرة كدنا وصبرنا؟ ومن الذين نريد لهم حياة مختلفة؟ وفي الرد على هذه التساؤلات، أرى السلم والأمن جواباً فضفاضاً جداً وإلهاماً ضعيفاً للغاية. ونزع السلاح في حد ذاته يمكن أن يعتبر مفهوماً فاتراً وجافاً. فلنفكر فيما يمكن للتسلح ونزع السلاح أن يكونا سبباً فيه وأن يعالجه من عذاب وسعادة وفقر وتنمية. فربما نجد مخرجاً من هذا المأزق الذي تورطنا فيه.

وفي الختام، يشرفني أنكم أتحتم لي الفرصة لأقدم ملاحظاتي أمام مؤتمر نزع السلاح ولأطلعكم على خبراتي في مجال حظر الألغام المضادة للأفراد فضلاً عن آثارها على البشرية وعلى رفاهاها. وآمل أن تكون ملاحظاتي قد أفادتكم ببعض الأفكار التي تستحق إعادة النظر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر سفير تايلند على بيانه وكذلك على مناشدته المؤثرة جداً في نهاية بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى السيدة دوسانكا ديفجاك - توميتش، ممثلة صربيا والجبل الأسود.

السيدة ديفجاك - توميتش (صربيا والجبل الأسود) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي بادئ ذي بدء أن أهنئك على نجاحك في رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الشهر الماضي. وبلدي، بوصفه مراقباً، يتابع باهتمام بالغ مناقشاتنا الحالية الرامية إلى التغلب على الصعاب التي جمدت أعمال المؤتمر لسنوات. ونأمل أن يتمكن قريباً من استئناف ولايته بوصفه الهيئة الدولية الوحيدة المخولة بإجراء مفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح. وبلدي يدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لهذا الغرض ويعتبر مبادرة السفراء الخمسة بمثابة أساس صلب لمزيد من المناقشات التي من شأنها أن تفضي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل لدورة هذا العام.

وحكومتي تحترم، في علاقاتها الدولية، مبادئ ميثاق الأمم المتحدة كامل الاحترام وتمثل لها تمام الامتثال. وتمشياً مع مفهومنا للمسؤولية المشتركة، نرى أنه من المجدي تقديم آخر المعلومات عن مواقف الدول الأعضاء وعن أنشطتها فيما يتصل بتزع السلاح و بغيره من القضايا ذات الصلة والمعروضة على مؤتمر نزع السلاح. وموقفنا هو أنه كلما ازدادت الشفافية وكثر تبادل المعلومات في هذا المجال، كبرت مساهمتنا في تعزيز الثقة المتبادلة

وفي توطيد دعائم السلم والاستقرار في العالم. وإنني أتناول الكلمة اليوم لهذا الغرض تحديداً، وهو إبلاغ أعضاء المؤتمر بالمرحلة التي وصلنا إليها حالياً في الوفاء بجميع التزاماتنا الدولية وبما ينتظرنا منها. وترد هذه المعلومات في موجز مقتضب وشامل لمختلف القضايا، وتتوفر نسخ منه على المنضدة الموجودة في آخر القاعة، ومن المؤسف أنها غير كافية للتوزيع.

سمحوا لي أن أبدأ بعملية أوتاوا، بما أنها أحد المجالات التي حققت فيها صربيا والجبل الأسود إنجازاً هاماً. ولنتذكر أن وفد بلدي حاول في الاجتماعات الأخيرة للجنة الدائمة المعنية بعملية أوتاوا أن يقدم صورة أوضح عن الطريقة التي نعتزم بها الوفاء لالتزاماتنا الجديدة وعن طبيعة مشاكلنا واحتياجاتنا الرئيسية. وكما سبق وقلت في ذلك البيان، فإن صربيا والجبل الأسود، بإيداعها الصكوك والتصديق عليها لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تكون قد انضمت إلى الاتفاقية. وعملاً بالأحكام المحددة فيها، تقرر أن يكون تاريخ تنفيذ صربيا والجبل الأسود لالتزاماتها ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

وكانت هذه مساهمتنا المتواضعة في تحقيق عالمية اتفاقية أوتاوا، التي صادفت ذكرها السنوية الخامسة في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وبانضمام صربيا والجبل الأسود واليونان وتركيا إلى الاتفاقية في عام ٢٠٠٣، أثبتت منطقة جنوب شرق أوروبا برمتها التزامها التام بإنفاذ شعوبها من ويلات الألغام المضادة للأفراد. وهذا بلا ريب يعد تطوراً إيجابياً آخر من شأنه أن يغذي الشعور بالأمن في أوساط الناس البسطاء ويعزز من الثقة المتبادلة والسلم والاستقرار في المنطقة بأكملها. وإذ نضع نصب أعيننا ما مرت به هذه المنطقة قبل بضع سنوات فقط، فإننا نعتبر أن لذلك مغزى يفوق كثيراً الزيادة المحضة في عدد الدول الأطراف في الاتفاقية. وعندما أقول قولي هذا، أجد لزاماً علي أن أؤكد من جديد أن مهمتنا لن تنجز على أتم وجه ما لم تصبح منطقتنا خالية من أي نشاط ولو كان واحداً يتعارض مع مضمون الاتفاقية وروحها، حتى وإن كان الذي نفذه فرداً إرهابياً. ومما يدعو للأسف أن الوضع حالياً مازال مختلفاً في بعض مناطق بلدي، على الرغم من كل ما تبذله الحكومة من جهود لإحلال السلام والاستقرار في كل ركن من أركان البلد وليعم التطور الإيجابي المنطقة برمتها.

وندرِك إدراكاً تاماً أن العمل الحقيقي ما زال ينتظرنا. أولاً، يتعين علينا، بموجب أحكام الاتفاقية، أن نحو ١,٣ مليون لغم مضاد للأفراد خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، شريطة أن نحصل على الموارد اللازمة لذلك. ويجري إعداد العدة لتنفيذ هذه المهمة منذ مدة، ولكن يتعين علينا أن نعلم إلى حد كبير على المساعدة الدولية. لهذا الغرض، نتطلع بوجه خاص إلى الدول الرائدة الأطراف في الاتفاقية والأعضاء في الوقت ذاته في مؤتمر نزع السلاح، ونأمل حقاً بأن تفهم وضعنا تماماً. ونشكر تلك الدول التي سبق لها أن أعربت عن استعدادها لتقديم المساعدة، وبشكل خاص كندا بوصفها المنسقة في هذه المسألة لعمليات الصندوق الاستثماري لوكالة الصيانة والإمداد التابعة لحلف الناتو.

ونعمل كذلك على إعداد التقرير الأولي بموجب المادة ٧، الذي تقرر موعد تقديمه في ٢٨ آب/أغسطس من هذا العام. وقد بُلغت الوزارات المكلفة في كلتا الجمهوريتين بضرورة النظر في إمكانية تعديل قوانينها الجزائية وفقاً للمادة ٩ من الاتفاقية.

ورغم أن الأمر ليس سهلاً، فإنني مقتنعة بأن مشكلة تدمير المخزون ستُحل بطريقة ما وفي الموعد المحدد لها. غير أن ما يقلقني هو كيفية إيجاد سبيل ناجح يخفف من الآلام الإنسانية لآلاف وقعوا وعائلاتهم ضحايا الألغام المضادة للأفراد في جميع أرجاء العالم! وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن الوفاء بهذا الالتزام أهم وأعقد بكثير من غيره. وليس لتنفيذ هذه العملية أي حدود زمنية، لكن ما يشوبه من تعقيد متعدد الجوانب يتطلب منا أن نعالجه بطرق تتجاوز كثيراً حسن نوايانا وصدق عواطفنا. وهذه المشكلة المتمثلة في إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي الاقتصادي لضحايا الألغام المضادة للأفراد هي مشكلة أخطر في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كما هو الحال في بلدي. لهذه الأسباب مجتمعة، تستحق هذه المسألة مزيداً من التركيز خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الأول القادم وأثناء انعقاده في نيروبي. وإن ما نحتاج إليه حقاً ليس المناقشات المستفيضة، بل بالأحرى العمل الجماعي المتضافر الذي يتبع بقرار حازم تتخذه جميع الدول الأطراف لتنفيذ المهمة على نحو يماثل تلك المتعلقة بتدمير المخزون.

واسمحوا لي أن أركز على بعض المسائل التي نوليها أهمية خاصة وكنا قد استثمرنا فيها معظم جهودنا الرامية إلى المشاركة في الاتجاهات والأنشطة الدولية الحالية منذ أن عدنا إلى المجتمع الدولي واندمجنا فيه تمام الاندماج في أواخر عام ٢٠٠٠.

وتلتزم صربيا والجبل الأسود التزاماً ثابتاً بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتشارك مشاركة فعالة في الجهود الدولية الرامية إلى إزالتها. وتولي كامل اهتمامها لهذه المسألة، ولا سيما في ظروف التهديد العالمي المتنامي للإرهاب في جميع أنحاء المعمورة وضرورة مكافحته. ونعتقد أن وضع نظام مراقبة وطني صارم هو أمر ذو أهمية خاصة، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن منطقتنا كانت، نظراً لتعرضها لأزمة طال أمدها، أرضاً خصبة لجميع أنواع الأنشطة غير المشروعة، بما فيها جميع أنواع الجريمة المنظمة. وعليه، فإنها توفر كذلك مناخاً مواتياً للإرهابيين.

لهذه الأسباب مجتمعة، شرعنا في وضع نظام مراقبة قانوني جديد أشد صرامة يراعي الاتجاهات السلبية الحالية على الصعيد العالمي وكذلك الإقليمي. ونوشك على الانتهاء من عملية وضع مشروع قانون يتعلق بنقل الأسلحة والاستخدام المزدوج للسلع والتكنولوجيات ويتمشى مع معايير الاتحاد الأوروبي.

وإن بلدي، بوصفه دولة غير نووية وطرفاً في معاهدة عدم الانتشار، يفي وفاءً تاماً بالتزاماته. ولم ينتج يوماً أو يقطن أو يستخدم هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل. فأنشطتنا تتركز على تحسين نظام المراقبة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعمل من أجل تعزيز الأمن وزيادة الضمانات المتعلقة بالمواد الإشعاعية المستخدمة للأغراض السلمية فحسب، ونطبق في ذلك أشد المعايير الدولية صرامة. وبمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، نقلت مادة مشعة من المعهد النووي "فينكا" بطريقة آمنة إلى الاتحاد الروسي، باعتباره بلد المنشأ.

وقد وقعت صربيا والجبل الأسود على معاهدة حظر التجارب النووية في عام ٢٠٠١. وباشر البرلمان الإجراءات الخاصة بالتصديق القانوني المحلي.

وجددت صربيا والجبل الأسود عضويتها في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠٠١. وهي تمثل امتثالاً تاماً لأحكامها وتدعم جميع الجهود الرامية إلى توطيد نظام عدم الانتشار الذي وضعته.

وإن بلدي، منذ انضمامه إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠٠٠، يمثل امتثالاً تاماً لجميع أحكامها ويحتفظ بعلاقات جيدة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. وقد تبين أن هذه الاتفاقية تكتسي أهمية خاصة لأنها تنص، في مادتيها ٥ و٦، على إجراء عمليات تفتيش في الموقع. وتم، بفضل المساعدة الدولية، تدمير جزء من المعدات التي كانت قد استخدمت فيما مضى لأغراض عسكرية. وقد تحققت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تدميره.

وننظر حالياً في مسألة المشاركة في بعض المبادرات الدولية الأخرى التي ترمي إلى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد اعتمدت الحكومة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ إعلاناً تعهدت فيه بإخلاء بأن تمتثل للأحكام الواردة في المبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وفي المرفق عن المعدات الحديثة والبرمجيات والتكنولوجيا الذي أُقر في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ وفي المبادئ التوجيهية لنقل الإمدادات الحساسة ذات الصلة بالقذائف التي وضعت في ٧ كانون الثاني/يناير من هذا العام وبأن تنفذها. وقبلت أيضاً بمدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية التي طرحتها الدول الأعضاء في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، اتخذت صربيا والجبل الأسود خطوات هامة نحو وقف نقلها غير المشروع. وأفضت الإجراءات التنسيقية بين خدماتنا الأمنية إلى وقف النقل والحيازة والاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المحظورة. ودمرت صربيا والجبل الأسود، بالتعاون مع المجتمع الدولي (ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ووكالة الصيانة والإمداد التابعة لحلف الناتو) وتحت إشراف مركز مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جنوب شرق أوروبا، كمية هائلة تعادل ١٠٠ ٠٠٠ سلاح تقريباً من شتى أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونحو ٢,٥ مليون ذخيرة من الذخائر الحية، فضلاً عما يناهز ١ ٢٠٠ قطعة من قاذفات الصواريخ الخفيفة.

وينفذ بلدي تنفيذاً فعالاً برنامج عمل الأمم المتحدة الخاص بالنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وهو عضو في مكتب فريق الأمم المتحدة العامل الذي يسعى من أجل بدء التفاوض لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن تحديد مكان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واقتفاء أثرها.

وفيما يخص اتفاقية الأسلحة التقليدية، فإن بلدي، بوصفه أحد البلدان التي تضررت من هذه الأسلحة تضرراً شديداً، دعم مفاوضات العام المنصرم التي انتهت إلى وضع البروتوكول الإضافي الخامس عن المتفجرات من مخلفات الحروب وشاركت فيها. ولم نتوقف عن تأييد عقد المزيد من المشاورات ضمن إطار الولاية المتفق عليها والمسندة إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمتفجرات من مخلفات الحروب فضلاً عن الألغام غير المضادة للأفراد،

كما دعمت الجهود الأخرى الرامية إلى زيادة تعزيز وتطوير أحكام القانون الإنساني الدولي. لهذا الغرض، قررنا الانضمام إلى البروتوكول الثاني المعدل ونحن الآن بصدد التصديق عليه.

وأودعت صربيا والجبل الأسود في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إعلان القبول بتعديل المادة ١ من اتفاقية الأسلحة التقليدية لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وقد أكدت الجهة المودع لديها تسلمها لهذا الإعلان في شباط/فبراير من هذا العام.

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣ قبوله بصكوك التصديق التي قدمتها صربيا والجبل الأسود على البروتوكول الإضافي الرابع.

وفي الختام، أود أن أركز على بعض الأنشطة المحلية التي لا ريب في أن لها تأثيراً أوسع نطاقاً.

فمن المهم أن نشير إلى أننا باشرنا، منذ التغييرات السياسية التي حدثت في بلدي في عام ٢٠٠٠، بإجراء إصلاحات ديمقراطية شاملة، بما في ذلك إصلاح القطاع العسكري والأمني. ونعمل على وضع استراتيجية دفاعية وعقيدة عسكرية جديدتين وفقاً للمناخ الأمني الجديد السائد في البلد وفي المنطقة معاً. وفي المناخ الجديد، أثبت أولئك الذين كانوا أعداءنا اللدودين أنهم شركاء لا يمكن الاستغناء عنهم في جهودنا المشتركة والرامية لبناء نظم أمنية جديدة من أجل مستقبل أفضل وأكثر أمناً.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر معرفة أن إعادة تنظيم الآلية المحلية للوفاء بالالتزامات الدولية قد تم بموجب الميثاق الدستوري الذي ينظم العلاقات ويقسم السلطة داخل الاتحاد بين صربيا والجبل الأسود. وتوحي الترتيبات الجديدة ضمناً بأن الاتحاد بين صربيا والجبل الأسود هو موضوع القانون الدولي، فهو اتحاد مخول له إبرام الاتفاقات الدولية، في حين تخول الدولتان العضوان فيه لتنفيذ أحكامها. كما توحي ضمناً بأنه يجب على حكومتي وبرلماني الجمهوريتين التصديق على جميع القرارات التي اعتمدها مجلس الوزراء والجمعية العمومية لصربيا والجبل الأسود. وبناءً على ذلك، فإن إدخال جميع التغييرات في الهيئة التشريعية وتنفيذ كل التدابير والأحكام يستوجب تنفيذ الأنشطة المتصلة بها على صعيد الجمهوريتين.

وفي النهاية، أود أن أشير إلى اقتناعي الراسخ بأن لكل تدبير ونشاط من هذه التدابير والأنشطة التي كنا ننفذها أثر إيجابي هام على تعزيز الاستقرار في منطقتنا ككل. وينبغي الحكم على القيمة الحقيقية لكل تدبير من هذه التدابير من زاوية محددة، مع مراعاة أن هذه المنطقة كان كاهلها قد أثقل لسنوات بأزمات طال أمدها، وأصبحت من ثم مكاناً موّاتياً لجميع أنواع الأنشطة غير المرغوب فيها. وأياً كانت الصعوبات، فإننا عازمون على التمسك بالطريق الذي نسلكه.

أشكركم على صبركم وأرجو أن تتكرم السيدة الرئيسة بأن تعمم هذا البيان كوثيقة رسمية للمؤتمر حسب الممارسة المعهودة في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة صربيا والجبل الأسود على بيانها الشامل للغاية، وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل النرويج، السيد بولسن.

السيد بولسن (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): لقد استمعت هذا الصباح باهتمام شديد للمساهمة التي قدمها المجتمع المدني إلى مؤتمر نزع السلاح، وستكون رسالتي ستكون مختصرة جداً. إن وفد بلدي يعرب عن أمله بأن يتمكن في العام القادم ممثل من المجتمع المدني من مخاطبة مؤتمر نزع السلاح مباشرةً لا من خلال وسيط. وتؤيد النرويج مشاركة مناسبة للمجتمع المدني في جميع المحافل المتعددة الأطراف، بما فيها مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النرويج على بيانه. وسنولي طلبك الاعتبار اللازم ونرى ما إذا كان من الممكن أن نمضي في هذا الاتجاه في العام القادم.

يود الأمين العام للمؤتمر أن يتحدث إليكم.

السيد أوردجونيكيدزه (الأمين العام للمؤتمر) (الكلمة بالإنكليزية): بالطبع، سنولي الاهتمام الواجب لما أخبرنا به ممثل النرويج، وذلك بموافقة المجموعات الإقليمية كافة. وحسبما أعتقد، فإن ذلك لم يحدث هذا العام، لأن إحدى المجموعات الإقليمية لم تكن ترغب في الموافقة على أن تتحدث المنظمات غير الحكومية علناً أمام مؤتمر نزع السلاح. وهذا هو السبب الوحيد الذي يفسر ما قاله سفير النرويج بأن وكيل الأمين العام للمؤتمر أصبح يدعى بـ"الوسيط". ونأمل بمساعدتكم ألا نلجأ أبداً إلى الوسطاء في مؤتمر نزع السلاح، خاصةً في يوم مضيء كهذا وفي احتفال بالثامن من آذار.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على توضيحه. ونأمل بأن يتمكن الجميع في العام القادم من القبول بأن تدلي المنظمات غير الحكومية ببياناتها دون وسيط. المتحدث التالي هو سفيرة اليابان.

السيدة إينغوشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أسهم بكلمة قصيرة تتعلق ببيان أدلت به سفيرة ماليزيا بشأن الرسالة المرسله إلى صاحبة السعادة من إحدى الحكومات المحلية في اليابان.

إن الرغبة الجارحة لدى شعب اليابان، بمن فيه مواطني هيروشيما وناغازاكي، بأن لا تكرر أبداً الأجيال القادمة في أي جزء من العالم التجارب المأساوية للانفجار النووي هي رغبة معروفة تماماً.

ولا تزال حكومة اليابان تبذل أقصى جهودها لتعزيز نزع السلاح النووي تحقيقاً لعالم يسوده السلم والأمن، وفقاً لما بينه، على سبيل المثال، قرار اليابان الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، الذي نال ١٦٤ صوتاً مؤيداً في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وهو أكبر عدد سجله منذ اعتماده لأول مرة.

كما تواصل اليابان بذاتها جهوداً دؤوبة في طلبها من مؤتمر نزع السلاح الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما أبدت حكومة اليابان التزاماً شديداً بتعزيز عملية دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر.

وتعتقد حكومة اليابان حق الاعتقاد بأن الذكرى الستين للقصف هي مناسبة هامة لتجديد تصميمنا على عدم تكرار هذا التخريب النووي على الإطلاق.

وفيما يتعلق بالدعوة التي وجهها السيد أكيبا، محافظ هيروشيما، فإن وفد بلدي سيستمع باهتمام لتعليقات مؤتمر نزع السلاح. ووفقاً لما اقترحه سفيره ماليزيا الموقرة، وكانت محقة في ذلك، أود أن أؤكد على أن زيارة هيروشيما وناغازاكي قد تمدكم بمزيد من المعرفة والبصيرة بشأن قضايا نزع السلاح التي يجب معالجتها.

إن إرادة المجتمع الدولي هي التي تقود مؤتمر نزع السلاح في نهاية المطاف نحو الانفراج، لذا يعرب شعب اليابان عن أمله بتوليد الزخم والتأثير على الإرادة السياسية للدول المعنية من أجل زيادة تعزيز نزع السلاح.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيدة سفيرة اليابان على تعليقها بشأن دعوة المحافظ. وأعطي الآن الكلمة إلى سفيرة آيرلندا.

السيدة ويلان (آيرلندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، آيرلندا تود أن تعرب عن تأييدها لبيان الترويج فيما يتعلق بدور المجتمع المدني. لن يكون مفاجئاً أن وفد آيرلندا يعترم تأييد دور قوي للمجتمع المدني في جميع محافل الأمم المتحدة، والمحافل الدولية ومؤتمر نزع السلاح. ونذكر أن المؤتمر قد خطا خطوة نحو الأمام تحت رئاسة كينيا فيما يتصل بدور المجتمع المدني، ونود أن نشهد المزيد من التقدم في هذا الصدد. كما نود، بالتحديد، شأننا شأن وفد الترويج، أن نرى منظمات نسائية غير حكومية تتبوأ مكانة تؤهلها للإدلاء ببيان في اليوم العالمي للمرأة القادم، وأود أن أشكر الأمانة على قراءة بيانها اليوم.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشرك، سعادة السفيرة ويلان على بيانك، وكما قلت فيما سبق، فإننا سنحيط علماً بهذه الاقتراحات، وسنواصل السعي لمعرفة ما إذا كان الجميع سيتمكن من القبول بذلك حتى تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تدلي ببياناتها في العام القادم.

وبذلك أختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم. وإذا كنت قد نسيت أحداً، فهل من أي طلباتٍ أخرى للكلمة؟ سنتابع إذن أعمالنا لهذا اليوم.

أود الآن أن أطلب منكم أن تعتمدوا قراراً بناءً على طلب قدمته جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة للمشاركة كمراقب في أعمال مؤتمر نزع السلاح إبان انعقاد الدورة. ويرد هذا الطلب في الوثيقة CD/WP.534/Add.4 المعروضة أمامكم.

هل أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟ لا أرى أي اعتراض.

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): لقد وجهت انتباه منسقي المجموعات في المشاورات الرئاسية التي عقدت بالأمس إلى رسائل وردت من عدد من الدول الأعضاء تبلغنا فيها عن اعتزام وزرائها للشؤون الخارجية مخاطبة المؤتمر على النحو التالي، وسأتلو أسماءهم عليكم. سيخاطب المؤتمر يوم الثلاثاء المصادف ١٦ آذار/مارس وزراء خارجية كندا وآيرلندا والسويد، فضلاً عن وزير الدولة للشؤون الخارجية في حكومة بنغلاديش. وسيخاطبه يوم الخميس المصادف ١٨ آذار/مارس وزير خارجية سري لانكا.

ووفقاً للممارسة التي اتبعتها المؤتمر فيما سبق، أود أن أقترح على المؤتمر أن يعقد ثلاث جلسات عامة في الأسبوع القادم، أي أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس، تلبية لطلبات وزراء الخارجية. وبما أن جدول مواعيد متكلمينا الموقرين سيكون حافلاً، فإن هذه الجلسات ستعقد في موعدها المقرر. لذا أود بالنيابة عن الرئيس القادم، المكسيك، الذي سيرأس هذه الجلسات، مناشدة جميع الوفود بأن تكون حاضرة في قاعة المجلس في تمام الساعة العاشرة صباح يومي الثلاثاء والخميس، وكذلك يوم الأربعاء حيث ستعقد الجلسة حسبما أظن في الساعة الحادية عشرة صباحاً.

وباعتبار أن رئاسة ماليزيا أشرفت على الانتهاء، فإنني أرغب في أن أدلي ببياني الختامي.

وبما أن رئاسة ماليزيا لمؤتمر نزع السلاح تقترب من نهايتها، أود أن أقدم لكم لحظة عن الأسابيع الأربعة الماضية التي احتل فيها بلدي موقع القيادة لتحريك عمل المؤتمر ودفعه نحو الأمام.

ولا بد لي من القول بأن الأسابيع الأربعة الأخيرة كانت تجربة هامة لماليزيا، ولي شخصياً، تمثلت في المشاركة عن كثب في القضايا التي تمس الأمن والسلم الدوليين، حيث تكون المخاطر كبيرة جداً والحساسيات غاية في الشدة. وحسبما أشرت إليه في بياني الاستهلاكي في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الذي أدليت به عندما توليت الرئاسة، فقد بذلت قصارى الجهود حتى تتوصل الوفود في مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل متوازن ومقبول لدى الجميع. وكانت مهمتي كرئيسة أن أيسر المناقشات والتقاء الأفكار. وقد بدأت الأسبوع الأول من رئاستي بالتشاور مع الوفود الرئيسية بشأن اقتراح بإنشاء هيئات فرعية في مؤتمر نزع السلاح توكل إليها مهمة المناقشة. وبما أنني سرعان ما اكتشفت أثناء سير المناقشات أن الفجوات الموضوعية بين الوفود كانت كبيرة جداً إلى درجة يصعب ردمها في هذه المرحلة، نظراً للحساسيات الخاصة بعدد من الهيئات الفرعية التي ستنشأ ونوع الولايات التي ستسند لكل من هذه الهيئات المعنية.

بيد أن المشاورات الرئاسية لم تكن جميعها عقيمة، فخلال سير هذه المشاورات تولدت فكرة عقد جلسة عامة غير رسمية بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، الذي فرقنا طيلة فترة السنوات السبع الماضية وكان السبب الرئيسي في المأزق الذي آل إليه المؤتمر. وهذه الفكرة هي اقتراح السفراء الخمسة، الذي يعد حالياً الاقتراح

الوحيد المعروض على المائدة بشأن برنامج العمل والذي حظي بدعم كبير، وذلك على الرغم من أن وفوداً رئيسية لم تصرح بعد بموقفها إزاءه. كما اكتشفت ما أفرغني وهو وجود شك وسوء تفاهم كبيرين بين الوفود والمجموعات بشأن مواقف كل طرفٍ إزاء أي برنامج عملٍ محتمل.

ويسعدني أن اقترحي الذي قدمته في مرحلة لاحقة وتعلق بـ "عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة بشأن برنامج العمل" قد نفذ محتواه كما ينبغي يوم الثلاثاء، ٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ في هذه القاعة بالذات وحظي بتأييدٍ واسع النطاق، وقيمه عدد من الوفود المهمة التي شاركت. وطلب الكلمة ما يقرب من ٣١ وفداً، يمثلون جميع المجموعات. بما فيها وفود الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبينوا مواقفهم بشأن وضع برنامج عملٍ محتمل، لذا وجب علي أن أشكر بإخلاص جميع الوفود على كلماتها التي ساعدت كثيراً على إزالة سوء التفاهم، إن لم يكن الغموض الذي يشوب برنامج العمل. وحتى الوفود الرئيسية التي لم تعلن عن مواقفها من قبل فإنها فعلت ذلك عملية التشاور، وهذا ما أعتبره تطوراً إيجابياً جداً وما يدل على رغبة في التعاون وفي إحراز التقدم فيما يتعلق بعمل المؤتمر. وبالنظر إلى قصر مدة رئاستي، التي لم تتجاوز شهراً واحداً، فإنني أعرب عن ارتياحي لأنني بذلت قصارى جهدي لتأدية واجبات الرئاسة كما نص عليها الباب الثامن من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح المتعلق بـ "جدول الأعمال وبرنامج العمل".

وأود، لو تكرمتم، أن أبرز أهمية بعض الاتجاهات العامة التي ظهرت خلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. ولا بد لي من التأكيد، مع ذلك، على أنني أقوم بتحديد هذه الاتجاهات باتساع نهج أكاديمي، وأستعين في ذلك بـ "أصدقاء الرئيس" وأنفذه انطلاقاً من المسؤولية الخاصة التي أنيطت بي كرئيسة حالية. وإنني أفعل ذلك بغية إحراز تقدم موضوعي في المؤتمر، وفقاً لما أشار إليه الأمين العام للمؤتمر، السيد سيرجي أوردجونيكيدزه، وهو ضرورة الاعتماد على المشاورات غير الرسمية لدفع العملية نحو الأمام. وفيما يلي الاتجاهات العامة التي حددها:

يحظى اقتراح السفراء الخمسة، كما عدل في الوثيقة CD/1693/Rev.1، بتأييد واسع لكنه اعتبر بمثابة عملية ارتقائية نحو وضع برنامجٍ للعمل

لم يحن الوقت بعد، في الواقع، للتوصل إلى برنامج عملٍ موضوعي، لأن الوفود الرئيسية ما زالت عاكفة على دراسة مواقفها. غير أنه تم حث الوفود الرئيسية التي لا تزال في طور صياغة مواقفها على أن تفعل ذلك بسرعة من أجل العودة بالمؤتمر إلى عمله الموضوعي من جديد. وثمة إدراك حقيقي بأن عملية صنع القرار تستوجب مشاركة عواصم الوفود الرئيسية.

تعد مسألة الولايات مسألة حساسة، مثلما هي مسألة صلات الربط، فبعض الوفود ترغب في اعتبار اعتماد المسائل الواردة في اقتراح السفراء الخمسة بمثابة صفقة، بينما ترغب وفود أخرى في عدم إقامة صلة واضحة بينها.

مع ذلك، فإن الوفود لا تعارض فكرة أن عقد جلسات عامة غير رسمية بشأن بنود جدول الأعمال من شأنه أن يساعد على تقدم سير العمل.

إلا أنه من الضروري أن تركز الجلسات العامة غير الرسمية على العمل من أجل إحراز التقدم، وثمة اقتراح بأن تركز الجلسات غير الرسمية على المسائل المحددة الواردة في اقتراح السفراء الخمسة، وبأن يسند إليها في الوقت الراهن ولاية المناقشة.

حددت وفود ومجموعات مختلفة أولويات شتى بشأن قضايا متنوعة ومعروضة أمام مؤتمر نزع السلاح، مؤكدةً في ذلك على نزع السلاح النووي، وعلى مسائل أخرى مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية وما إلى ذلك.

بالنظر إلى المناخ الدولي الحالي، رأت بعض الوفود أن ثمة ضرورة لمعالجة القضايا الناجمة عن تحديات الساعة، ومن ثم ضرورة معالجة قضايا "جديدة". غير أنه تم التأكيد على أن تكون هذه القضايا "الجديدة" مناسبة لعمل مؤتمر نزع السلاح وألا تغطي على القضايا التقليدية المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح التي اعتمدت بتوافق الآراء.

تعددية الأطراف هي نهج يتسم دون شك بجوية بالغة، ويشكل قوة دفع هامة لمؤتمر نزع السلاح.

حظي دور الرئيس بالاعتبار الواجب في تحريك العملية نحو الأمام سعياً إلى وضع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يكون متوازناً ومقبولاً للجميع. وقد شجع الرئيس على التماس مبادرات في هذا الصدد، بما في ذلك وضع جدول زمني ملائم وإيجاد الآلية الصحيحة لبرنامج العمل، ضمن إطار الولاية التي أسندت إليه بموجب قواعد النظام الداخلي للمؤتمر.

واستناداً إلى هذا التحليل القصير الذي قدمته انطلاقاً من المسؤولية التي أنيطت بي كرئيسة حالية للمؤتمر، فإنني أبادي رغبتي في أن أواصل العمل مع الرئيس القادم للمؤتمر من أجل تحريك العملية إلى الأمام ووضع برنامج عمل مؤقت، ريثما يعتمد برنامج عمل نهائي يراعي، طوعاً أو كرهاً، القرارات التي اتخذتها العواصم الرئيسية. ولكن، كما يقولون، "المعضلة تكمن في التفاصيل"، وأود أن أحصل على مزيد من الوقت لكي أتشاور مع الرئيس القادم، السفير بابلو ماسيدو من المكسيك، وكذلك مع الرئيس الذي يعقبه من منغوليا، ومع آخرين من "أصدقاء الرئيس". وهي أفضل طريقة لمتابعة العمل.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر لجميع الرؤساء السابقين في مؤتمر نزع السلاح الذين عملوا على تحقيق توافق في الآراء من خلال تقديمهم مختلف المبادرات والاقتراحات، ولموظفي الأمانة التي يرأسها الأمين العام للمؤتمر السيد سيرجي أوردجونيكيدزه على دعمهم القوي لعمل الرئاسة. كما أعرب عن امتناني الصادق للمترجمين الشفويين ولموظفي المؤتمر، الذين لولا مساعدتهم لما كان المؤتمر قادراً على العمل.

واحتفظ بالطبع بعباراتي الأخيرة للرئيس القادم، السفير بابلو ماسيدو، ولأعضاء وفده. فقد سنحت الفرصة للسفير ماسيدو من قبل أن يترأس مؤقتاً مؤتمر نزع السلاح عندما سافرت إلى كراكاس، فنزويلا، للمشاركة في مؤتمر قمة مجموعة الـ ١٥. فاسمح لي، بابلو، أتمنى لك كل التوفيق، وأعلم أن اهتمامك البالغ بمشاهدة مؤتمر نزع السلاح يبرز تقدماً هاماً في الدور الذي أُسند إليه من شأنه أن يكفل مواجهة أي عاصفة تهب عليه. ويجدر بنا أن نذكر أنفسنا في هذه المرحلة بالمثل القائل "متى ما توفرت لدينا الإرادة، اهتدينا إلى طريقنا دائماً".

أتمنى لكم جميعاً بلغتي الماليزية "تيربما كاسيه دان سلمات ماجو جايا"، وهي عبارة تعني "أشكركم وأتمنى لكم كل التوفيق".

وبذلك أنهى بياني الختامي بوصفي رئيسة لمؤتمر نزع السلاح. وبذلك أيضاً تنتهي أعمالنا لهذا اليوم، ما لم أر أي وفد يرغب في تناول الكلمة. وإني لا أرى أحداً.

ومن المقرر أن تعقد الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء المصادف ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، في تمام الساعة العاشرة صباحاً لأننا سنستقبل أحد الوزراء في ظل رئاسة المكسيك.

أرفع الجلسة، وأشكركم جميعاً وأعرب عن امتناني لتعاونكم الرائع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥

-----